

على الخلاف

العراقيل الأخيرة قبل تحرير الجرد

«النصرة» تطلب الإفراج عن تاجر مخدرات

يوم أمس، برزت عراقيل جديدة حالت دون تنفيذ اتفاق يؤدي إلى خروج إرهابيي جبهة النصرة من الأراضي اللبنانية، إلى الشمال السوري. وإذا دُلَّت هذه العراقيل صباحاً، فإن قافلة «النصرة» ستنتقل ظهر اليوم



واقف الطرف اللبناني على الإفراج عن 5 موقوفين (هيثم الموسوي)

بعدما كادت المفاوضات تسلك خواتيمها بين الجانب اللبناني، ممثلاً بحزب الله والدولة اللبنانية ممثلة بالمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم من جهة، وجبهة النصرة من جهة أخرى، عادت لتتعرقل يوم أمس نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية: أولها، لوجستي يتعلق بطريقة نقل المسلحين والنازحين إلى الأراضي السورية، إذ طلب الطرف اللبناني انطلاق القافلة دفعة واحدة وهو ما كان يتطلب وصول كل الحافلات من سوريا إلى لبنان في الوقت عينه وتجمعها في مكان واحد حتى يتسنى للجميع المغادرة معاً. وفعلاً، وصلت غالبية الباصات إلى نقطة قريبة من وادي حميد، لكن في وقت متأخر. فحتى الساعة السابعة مساءً، لم يكن عددها قد اكتمل. ويتعذر واقعياً تسيير



طلبت النصرة الإفراج عن نحو 20 موقوفاً من السجون اللبنانية

الباصات ليلاً من عرسال إلى جرد فليط بسبب وعورة الطريق التي لا تسلكها السيارات المدنية عادة، الأمر الذي حتم على حزب الله استقدام جرافات لتسويتها، إلا أنها رغم ذلك بقيت وعرة، فقرر عدم سلوكها ليلاً. ثانيها، يتعلق بمشكلات ربع الساعة الأخير، إذ طلبت النصرة الإفراج عن أكثر من 20 موقوفاً في السجون اللبنانية. وبعد أخذ ورد، تم الاتفاق على إخلاء سبيل 5 أشخاص. واللافت هنا أن جبهة النصرة أصرت على الإفراج عن سجين لبناني الجنسية يدعى عبد الرحمن زكريا الحسن وهو محكوم بالسجن لمدة 7 سنوات بتهمة الاتجار بالمخدرات، كما صدرت بحقه مذكرة توقيف بتهمة الإرهاب. أما الباقيون، فيحملون الجنسية السورية وموقوفون بتهمة الإرهاب. ثالثها، إصرار فرع تنظيم القاعدة في



الاتفاق سيتم تنفيذه بدءاً من ظهر اليوم، على أن يتم تسليم النصرة 5 موقوفين، في مقابل تسليمها الأسرى الثلاثة. وبعد ذلك، تنطلق القافلة من تخوم وادي حميد إلى جرد فليط.

الحافلات قبل أخذ الضوء الأخضر منها وأبلغتهم أنه بمجرد صعودهم إليها سينحولون تلقائياً إلى أسرى بيد حزب الله. في المحصلة، علمت «الأخبار» أن

ينسف كل الاتفاق وينذر بعودة المعركة. نتيجة ذلك، تراجعت النصرة عن هذا المطلب وتم تخطيه مباشرة. من جهة أخرى، طلبت الجبهة من النازحين السوريين عدم ركوب

بلاد الشام على عدم تسليم أسرى حزب الله الثلاثة في جرد عرسال، إنما تسليمهم مع الأسرى الآخرين في سوريا، الأمر الذي رفضه الجانب اللبناني معتبراً أن أمراً مماثلاً

تقرير

محاولات حديثة لتطهير الانتخابات الفرعية

روكز «المرشح» في المعركة المقبلة في كسروان وجبيل على أساس النسبية. ولا شك أن نيابة روكز، تزج آخرين غير جعج، في داخل التيار الوطني الحرّ، في موقف مناقض لموقف الرئيس عون، الذي يرغب في أن يكون روكز «الأمين» على مقعده في كسروان. وبدأت تظهر في الأسابيع الماضية مؤشرات على أن «الأجواء» في كسروان لا تصب في مصلحة روكز، وفوزه في الفرعية ليس سهلاً، ولذلك من الأفضل تطهير الانتخابات والتحضير للانتخابات العامة، علماً بأن روكز و«فريقه الانتخابي» لديهم ملء الفم بأن المقعد سيكون من نصيب العميد المتقاعد بفارق

فعدا عن تعاطفه مع الحريري وتعبيره عن عدم حماسه لإجراء الانتخابات الفرعية، يبدو إجراء معركة في كسروان بالنسبة إليه اختباراً مبكراً في غير موعده للعلاقة مع التيار الوطني الحرّ. فالمحسوم أن مقعد رئيس الجمهورية السابق لن يكون إلا من نصيب العميد المتقاعد شامل روكز، وبالتالي، لا يحتاج جعج إلى فتح معركة مبكرة مع عون إذا ما قرّر عدم التسليم بنيابة روكز، وليس مضطراً أيضاً إلى منح روكز مقعداً في قلب كسروان من دون معركة. إذ إن وجود «النائب» شامل روكز قبل سبعة أشهر من الانتخابات العامة، سيكون له وقع مغاير عن

لتدل على تراجع الشعبي، ولتظهر تقدّم منافسيه عليه. ومما لا شك فيه، أن خصوم الحريري، وخصوصاً ريفي ينتظر الفرعية ليمتحن قدراته، وكثمين أولي، في مقدار كشفه ثغرات الحريري وتياره، وليستند إلى نتائج الفرعية لتحسين الظروف في الانتخابات النيابية العامة. وعليه، يمارس الحريري ضغوطاً باتجاه رئاسة الجمهورية، بعدما مهد الوزير نهاد المشنوق للحوار بين عون والحريري حول الانتخابات، واضعاً الأمر في عهدتهما، مع إشارته إلى أن وزارة الداخلية تعدّ نفسها لإجراء الانتخابات النيابية قبل نهاية أيلول المقبل. أما جعج،

الأول بالالتزام بالدستور وإجراء الانتخابات الفرعية سريعاً، ملء مقعدين شاغرين في طرابلس ومقعد في كسروان. دوافع الحريري لتطهير الانتخابات معروفة، وكذلك جعج. فالأول، يدرك جيداً حجم التراجع الذي أصاب تيار المستقبل، وخصوصاً في عاصمة الشمال، وتصله استطلاعات الرأي، ولا سيما تلك التي تطلبها السعودية لتقدير حجم القوى «السنّية»، وأبرزها حالة وزير العدل السابق أشرف ريفي. وفيما بإمكان الحريري ستر ما أمكن من «حالة تياره» (ترديها) حتى موعد الانتخابات النيابية، تأتي الانتخابات الفرعية

على كثرة الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ولا سيما معركة الجيش اللبناني المنتظرة ضد تنظيم «داعش» في جرد القاع ورأس بعلبك، يقف العهد الجديد والحكومة أمام الاستحقاق الدستوري الأبرز بإجراء الانتخابات الفرعية في طرابلس وكسروان. في المقابل، تقف مصلحة رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعج وبعض «مراكز القوى» في التيار الوطني الحرّ، عاملاً ضاغطاً باتجاه تطهير الانتخابات، على عكس إرادة رئيس الجمهورية ميشال عون الذي يحرص على تكليل عهده في عامه